



أثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية

ميسر منيزل الجبول

قسم المحاسبة – كلية إدارة الأعمال جامعة الطائف – السعودية

Majboul@tu.edu.sa

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على أثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية، كما وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية التي تعزى لمتغير الجنسية، ومتغير القطاع. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكونت عينة الدراسة من (124) من المدراء العاملين أو مساعديهم وكذلك مدراء الشؤون المالية بالشركات الاستثمارية في المملكة العربية السعودية. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود أثر لتعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر العاملين أو مساعديهم وكذلك مدراء الشؤون المالية بالشركات الاستثمارية في المملكة العربية السعودية ، كما وأشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لتعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير الجنسية ، وأخيراً توصلت الدراسة إلى وجود إحصائية لتعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في القطاع الاستثماري، وأن هذه الفروق في قطاع الاستثمار كانت لصالح أفراد العينة من القطاع الخدماتي. وعليه أوصت الدراسة بأنه لا بد من أن يتم التقليل من إجراءات التحصيل للضرائب من قبل الشركات لأن هذا يأخذ الوقت والجهد أكثر من اللازم وهذا عبارة عن إهدار للمال العام من ناحية وإهدار للوقت الاستثماري من ناحية أخرى، كما وأوصت بضرورة أن يعتمد قانون تشجيع الاستثمار على طبيعة القطاع بحيث يتم تقليل ضريبة المبيعات على القطاعات الأكثر استثماراً في المملكة العربية السعودية، وأخيراً أوصت الدراسة بضرورة زيادة الأبحاث التي تتناول أثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية، وذلك باستخدام وتطبيق مقاييس ومتغيرات أخرى.

الكلمات المفتاحية: قانون ضريبة المبيعات، تشجيع الاستثمار، المملكة العربية السعودية.



Abstract

This study aimed to identify the effect of the amendments of the sales tax law on encouraging investment in the Kingdom of Saudi Arabia. The study also aimed to identify the effect of the amendments of the sales tax law on encouraging investment in the Kingdom of Saudi Arabia due to the variable of nationality and the sector variable. To achieve the objectives of the study, a descriptive and analytical approach was followed. The study sample consisted of (124) working managers or their assistants as well as managers of financial affairs in investment companies in the Kingdom of Saudi Arabia. Among the most important findings of the study is there is an impact of the amendments to the sales tax law on encouraging investment in the Kingdom of Saudi Arabia from the viewpoint of employees or their assistants, as well as managers of financial affairs in investment companies in the Kingdom of Saudi Arabia. The results of the study also indicated that there were no statistically significant differences for the amendments of the sales tax law to encourage investment in the Kingdom of Saudi Arabia due to the variable of nationality. Finally, the study found that there is a statistical difference for the amendments of the sales tax law to encourage investment in the Kingdom of Saudi Arabia due to the variable of the investment sector and that these differences in the investment sector were in favour of the respondents from the service sector.

Keywords: Sales Tax Law, Investment Promotion, Kingdom of Saudi Arabia



المقدمة

أن الضريبة هي سياسة اتبعت منذ القدم كأسلوب من أساليب التحفيز الاقتصادي للدولة والفرد على حد سواء، وذلك من أجل التحفيز الإيجابي والسلبى، إذ أن الهدف من التحفيز الإيجابي هو التشجيع على العمل في المجال المخصص أو قيد التحفيز الإيجابي والذي ترى الدولة حاجة هامة لبقائه وازدهاره، فنتبع أسلوب التشجيع المباشر وغير المباشر بتخفيض قيمة الضريبة المفروضة على الاستثمارات سواء الخاصة أو العامة التي تحتاجها. أما الشكل السلبى فيكون بزيادة نسبة الضريبة على المؤسسات وذلك بهدف الحد من هذا النشاط الاستثمارى بأي مجال كان، كون الدولة ترى في نفسها عدم أو محدودية الحاجة لمثل هذا النشاط والتي تسمى بسياسة الشد والجذب (ملحم، 2006).

وعليه ومع تطور الأوضاع والمعطيات الاقتصادية والسياسية التي جعلت أهداف الضريبة متغيرة وفقاً لهذه التطورات، فقد تحولت الضريبة من أداة تحويلية محضة إلى أداة متعددة الأدوار لتحقيق العدل الاجتماعى وتوجيه النشاط الاقتصادى وفق متطلبات متعددة ومتنوعة. كما وتعتبر الضرائب مورداً مالياً هاماً من الموارد التي تعتمد عليها الدول من أجل أداء دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما وأن حصيلتها تلعب دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن هذا المنطلق سعت الدولة إلى وضع نظام ضريبي يحقق الوفرة في الحصيلة بجانب تحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي بين كافة المواطنين (كامل، 2009).

ومن ناحية أخرى فإن الاستثمار يعد أحد أهم أدوات السياسة المالية العامة، وأكثرها فعالية من أجل رفد اقتصاد الدول بروؤس الأموال اللازمة، وتسريع عجلة التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية والتي تنعكس على كافة مرافق الدولة، من خلال جلب الخبرات والكفاءات من ذوي المهارات المتنوعة ضمن أهداف مشتركة يعمل الجميع من أجل تحقيقها، واستغلال الطاقات البشرية والمالية بالشكل المناسب والفعال. وعليه فإن عملية جذب الاستثمارات للدول يعتبر إحدى أولوياتها من خلال دراسة كافة العوامل المؤثرة على البيئة الاستثمارية و تطويرها بما يعمل على جذب الاستثمارات المختلفة والمحافظة عليها و توطئتها، حيث يكون للقطاع الضريبي دوراً أساسياً في تنمية وتوجيه الجانب الاستثماري وذلك عبر منح الإعفاءات والضمانات والحوافز للمستثمرين، إذا ما قرروا إقامة استثماراتهم في دولة معينة وتعزيزها، وعليه فلا بد من إيجاد ثوابت وأسس مدروسة لمعرفة آلية وسبل توجيه منح هذه الإعفاءات والضمانات للمستثمرين من أجل ضمان تحقيق المصالح الوطنية للطرفين (الدولة، والمستثمر) (الجماعين، 2016).



ومع تزايد الاعتراف بالاستثمار الأجنبي المباشر كعامل مهم في التنمية الاقتصادية للبلدان، إلى جانب جلب رأس المال، فإنه يسهل نقل التكنولوجيا والممارسات التنظيمية والإدارية والمهارات وكذلك الوصول للأسواق الدولية، وهناك المزيد من البلدان التي تسعى جاهدة لخلق مناخ لتمكين جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كأولوية سياسية، فبالإضافة إلى الحد من القيود المفروضة على دخول الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تعمل بنشاط على تحرير أنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر لديها؛ في حين أن فعالية الحوافز كعامل محدد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر موضع تساؤل في كثير من الأحيان، لجأت العديد من البلدان بشكل متزايد إلى مثل هذه التدابير في السنوات الأخيرة، على وجه الخصوص ، كانوا يقدمون حوافز ضريبية للتأثير على قرارات تحديد الموقع للمستثمرين، وفيما يتعلق بأنواع الحوافز المالية الممنوحة ، فإن هناك اتجاهًا متزايدًا نحو تقديم إعفاءات ضريبية كاملة أو جزئية أو تخفيضات في معدل الضريبة لأنواع معينة من الأنشطة، لما لذلك من تأثير في تعزيز قدرة المجتمع وبيئة الأعمال (United Nations Conference on Trade and Development, 2000).

ويلعب جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية والاحتفاظ بها دورًا مهمًا في الاستجابة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية، وهو المحور الأساسي لاستراتيجية المملكة، وعلى هذه الخلفية، أجرت المملكة العربية السعودية إصلاحات تنظيمية كبيرة في السنوات الأخيرة من أجل تعزيز بيئة الاستثمار القانونية وإنعاش الاستثمار، وأصبح إنشاء مناخ أعمال سليم ومواتٍ أمرًا محوريًا للتخفيف من المخاطر الاقتصادية والسياسية للمستثمرين، كما عملت المملكة على إجراء تعديلات في قانون المبيعات لتشجيع الاستثمار؛ وعلى الرغم من استمرار وجود تحديات مهمة، فإن هذا التشريع المحدث يمثل خطوة مرحب بها نحو إنشاء سياسة استثمارية سليمة ومناخ استثماري مواتٍ ويعكس جهود المملكة لتلبية توقعات المستثمرين، كما ويعتبر جزء من تعزيز إمكانات البلاد للنمو.

وعليه فقد جاءت فكرة هذه الدراسة والتي تهدف إلى التعرف على أثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

فيما يتعلق بالاستثمار في المملكة العربية السعودية، فلا يُسمح للمستثمرين الأجانب بتشغيل أو امتلاك أعمال تجارية دون الحصول أولاً على ترخيص استثمار من الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية، وبعد الحصول على ترخيص من الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية يجوز للمستثمرين الأجانب الحصول على أسهم مباشرة في الشركات السعودية؛ إلا أن لوائح الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية تفرض قيودًا على مجالات الاستثمار المتاحة من خلال ما يسمى "القائمة السلبية"



وقد أتاحت الإصلاحات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية للاقتصاد بالنمو السريع في السنوات الأخيرة، حيث واصلت المملكة العربية السعودية تنفيذ برامج مختلفة لتحسين بيئة الأعمال، وتقديم خدمة شاملة للمستثمرين وتعزيز فرص الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد، لما لذلك من فائدة في مساعدة البلاد على جذب الاستثمار الأجنبي وتشجيع عمليات الاندماج والاستحواذ، وقد قامت المملكة بإدخال تدابير عديدة لتوليد الإيرادات الضريبية مثل زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة (VAT) من 5 في المائة إلى 15 في المائة وإدخال ضريبة المعاملات العقارية (RETT)؛ بالإضافة إلى قيامها ببذل جهود لزيادة وضوح قوانين وأنظمة الزكاة وقوانين ضريبة الدخل وقوانين ضريبة القيمة المضافة من خلال نشر إرشادات مفصلة، كما عملت المملكة على إدخال لوائح الفواتير الإلكترونية؛ وأعلنت عن استراتيجية لجعل الرياض واحدة من أكبر 10 اقتصادات في العالم، ويعتبر مثل هذا القرار محاولة لتعزيز القطاع الاقتصادي والاستثماري الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من رؤية المملكة. وبناء على ذلك جاءت هذه الدراسة للبحث في أثر التعديلات في قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية، وعليه ستجيب الدراسة عن التساؤل التالي:

ما هو أثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية؟

فرضيات الدراسة

ولتحقيق أهداف الدراسة في التعرف على أثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية فقد تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية.

وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير الجنسية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير القطاع.



أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أنها تقوم على استقراء وتشخيص أثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية، وعليه تتمثل أهمية الدراسة في شقين:

أولاً: الأهمية العلمية

- جاءت أهمية هذه الدراسة من أهمية معرفة أثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية، ولذلك تعد هذه الدراسة إضافة جديدة لمكتبة الدراسات والأدبيات التي تتعلق بهذا الموضوع.
- كما وأن تناول أثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية سيساهم في تقديم العديد من التوصيات والمقترحات التي تساعد في سهولة اتخاذ القرارات في لدى المستثمرين.

ثانياً: الأهمية العملية

- أن نتائج الدراسة ستوفر لمتخذي القرار الباحثين والمهتمين بالدراسات المعلوماتية والتحليلية معلومات مهمة أثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية، كما وستقدم مساعدة للمسؤولين والمعنيين وصناع القرارات للتعرف على أثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية، وبالتالي تساعدهم في اتخاذ الإجراءات المناسبة من أجل تشجيع الاستثمار.
- كما ويؤمل أن يستفاد من نتائج هذه الدراسة في بعض الدراسات والأبحاث اللاحقة والتي من الممكن أن تتناول نفس الموضوع في أبعاد مختلفة، وأن تسهم نتائج هذه الدراسة في الخروج بتوصيات تبين أثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية. وينبثق عن هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:
- التعرف على أثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير الجنسية.
- التعرف على أثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير القطاع.



حدود الدراسة

تخضع الدراسة إلى الحدود الآتية:

- حدود موضوعية: تقتصر الحدود الموضوعية للبحث على متغيرات الدراسة والتي تهدف إلى التعرف على أثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية.
- الحدود الزمنية: تنحصر إجراء هذه الدراسة في العام 2021.
- الحدود البشرية: سيتم تطبيق هذه الدراسة على عينة عشوائية من المدراء العاملين أو مساعديهم وكذلك مدراء الشؤون المالية بالشركات الاستثمارية في المملكة العربية السعودية.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

تعد الضريبة من أقدم وأهم مصدر للإيرادات، إلا أنه نظراً للتطورات والتغيرات التي حدثت في دور الدولة واتساع دائرة نشاطاتها، فقد أصبحت الضريبة الوسيلة التي تملكها الدولة من أجل توجيه الاقتصاد وأصبحت سلاحاً ناجحاً في سبيل التأثير على التغيرات الاقتصادية. ويشير مفهوم الضريبة إلى ذلك المبلغ المالي الذي تقتطعه الدولة بشكل جبري من الذمم المالية للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين على حد سواء دون مقابل، وعليه فالضريبة تفرض على المكلف بها الذي ليس له أمامه خيار سوى الامتثال وتنفيذ الالتزامات الملقاة على عاتقه (المبروك والبركة، 2019).

كما وأن الضريبة يمكن أن تكون ضريبة هادفة بحيث تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية في التخصيص والتوزيع والاستقرار والنمو وذلك من خلال التأثير على الدخل والادخار والاستثمار والإنتاج، وعليه نجد أن اتجاه الاستثمار إلى دولة معينة يتوقف بشكل أساسي على عوامل جذب هذا الاستثمار والحوافز المقدمة لجذبه إلى هذه الدول، وتعتبر الإعفاءات الضريبية أحد الأساليب المستخدمة من طرف الدول المضيفة لجذب المستثمرين، ولهذا نجد ان الدول أصبحت تتسابق الى تطوير انظمتها الضريبية. بحيث تكون الضريبة اداة ماليه مشجعة للاستثمارات المحلية والاجنبية التي تلعب دورا مهماً في اقتصاديات الدول (ملحم، 2006).



والضريبة هي عبارة عن فريضه الزاميه يتم تحديدها من قبل الدولة ويلتزم الممول بأدائها بلا مقابل من أجل مساعدة الدولة على تحقيق أهداف المجتمع. وتستخدم الدولة الضريبة كوسيلة من أجل تحقيق أهداف معينة وتطورت هذه الأخيرة بتطور الضريبة، وهذه الأهداف تتمثل بما يلي (سليمان، 2016):

- هدف مالي و اقتصادي : تعتبر الضريبة من أهم الوسائل التي تستخدم في تحصيل نفقات الدولة المتنوعة و المتزايدة إلا أن هذه الأهمية تختلف من دولة إلى أخرى، فالهدف المالي يتمثل في تغطية الأعباء العامة مما يعمل على توفير الموارد المالية للدولة صورة تضمن لها الوفاء بالتزامها اتجاه الإنفاق على الخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع ، أي تمويل الإنفاق على الخدمات العامة وعلى الاستثمارات (كبناء السدود و المستشفيات و الجامعات و شق الطرق)، أما الهدف الاقتصادي يتمثل في الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي و أصبحت الضريبة من الناحية الاقتصادية في إطار الدول الحديثة وسيلة للتأثير على الفعاليات الاقتصادية (الاستثمار ، الاستهلاك ، استيراد ، تصدير).

- هدف اجتماعي: ويكون في استعمالها لتحقيق أهداف ذات صبغة اجتماعية فيمكن استعمال الضريبة من أجل التقليل من الفوارق الاجتماعية الموجودة بين مختلف الفئات، ويتم ذلك بفرض الضرائب على الطبقة الغنية وتخصيص مواردها لزيادة دخول الطبقة الفقيرة.

- هدف سياسي :أي أن الضريبة أصبحت ترتبط بشكل مباشر بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة، ففرض رسوم جمركية على منتجات بعض الدول وتخفيضها على منتجات أخرى، كما ويعد استعمال الضريبة لأهداف سياسية كما هو الحال في الحروب التجارية بين البلدان المتقدمة مثلا (اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية)، كما وأن إعفاء بعض الفئات كالمجاهدين أو تخفيض من الضريبة يعتبر "استخداما للضريبة لأغراض سياسية.

وعليه نستنتج إنه لا يكمن دور الضريبة فيما توفره من موارد مالية تستفيد منها الدولة من أجل تلبية حاجياتها وسد نفقاتها، بل تهدف الدولة من خلالها إلى تحقيق أهداف اقتصادية، وذلك من خلال فرض هذه الضريبة على السلع بنسب متفاوتة وإعفاء البعض الآخر منها.

أما فيما يتعلق بضريبة المبيعات فهي عبارة عن أي ضريبة مفروضة على السلع والخدمات المحلية والمستوردة والتي يتم استيفائها من المستهلك بشكل غير مباشر على شكل زيادة في سعر السلعة أو الخدمة، بقدر الضريبة المفروضة ويقوم الشخص – معنوي أو اعتباري- المكلف بذلك بتحويلها من المشتري وتوريدها للجهة المشرفة على الضريبة (سلامة وزلوم، 2011).

أما (القضاة، 2016) فيرى بأن ضريبة المبيعات تفرض على بيع السلعة أو الخدمة في العديد من المراحل المختلفة دون أن تفرض على مدخلات تلك السلعة أو الخدمة من مشتريات وخدمات بسيطة- فهي ليست عنصر من عناصر التكاليف-، إذ يستطيع المكلف نقل عبئها بالكامل للمستهلك، وهي ضريبة ليست سنوية بل تدفع عند الاستهلاك أو الشراء ويتم توريدها لدائرة الضريبة من المكلفين خلال الفترة الضريبية وهي تختلف من دولة لأخرى.



كما ويشير مفهوم ضريبة المبيعات على أنها ضريبة تُدفع لهيئة حاكمة مقابل مبيعات سلع وخدمات معينة. عادة، تسمح القوانين للبائع بتحصيل أموال للضريبة من المستهلك عند نقطة الشراء. عندما يتم دفع ضريبة على السلع أو الخدمات إلى هيئة حاكمة مباشرة من قبل المستهلك ، فإنها عادة ما تسمى ضريبة الاستخدام، وغالبًا ما تنص القوانين على إعفاء بعض السلع أو الخدمات من ضريبة المبيعات والاستخدام ، مثل الطعام والتعليم والأدوية، وترتبط ضريبة القيمة المضافة (VAT) التي يتم تحصيلها على السلع والخدمات بضريبة المبيعات، وتفرض ضريبة المبيعات التقليدية أو ضريبة البيع بالتجزئة على بيع سلعة لمستخدمها النهائي ويتم تحصيلها في كل مرة يتم فيها بيع هذا العنصر بالتجزئة، ولا يتم فرض الضريبة على المبيعات للشركات التي تعيد بيع البضائع لاحقًا، وعادة ما يتم إصدار "شهادة إعادة البيع" للمشتري الذي ليس مستخدمًا نهائيًا من قبل سلطة الضرائب ويُطلب منه تقديم الشهادة (أو رقم معرفها) إلى البائع عند نقطة الشراء، بالإضافة إلى بيان يفيد بأن العنصر من أجل إعادة البيع. يتم فرض الضريبة بخلاف ذلك على كل عنصر يتم بيعه للمشتريين بدون هذه الشهادة والذين يخضعون لسلطة فرض الضرائب. أي أنها ضريبة استهلاك تفرضها الحكومة على بيع السلع والخدمات، وتفرض ضريبة المبيعات التقليدية في نقاط البيع ، ويتم تحصيلها من قبل بائع التجزئة ، وتميرها إلى الحكومة، ويكون النشاط التجاري مسؤولاً عن ضرائب المبيعات في ولاية قضائية معينة إذا كان لديه رابط هناك، والذي يمكن أن يكون موقعًا فعليًا أو موظفًا أو شركة تابعة أو أي وجود آخر، اعتمادًا على القوانين في تلك البلد، ويتم فرض ضرائب المبيعات التقليدية أو البيع بالتجزئة فقط على المستخدم النهائي لسلعة أو خدمة، ونظرًا لأن غالبية السلع في الاقتصادات الحديثة تمر عبر عدد من مراحل التصنيع ، غالبًا ما يتم التعامل معها من قبل كيانات مختلفة، فإن قدرًا كبيرًا من الوثائق ضروري لإثبات من هو المسؤول في النهاية عن ضريبة المبيعات (Zhou, 2020).

يعد الاستثمار امرًا حيويًا وهامًا من الناحية الاقتصادية، إذ أن الإنفاق الاستثماري يعتبر إحدى المقاييس الهامة للقوة الاقتصادية للدولة، إذ أصبحت هذه القوة تتحدد بمدى قدرة الدولة على استقطاب مختلف الاستثمارات خاصة الأجنبية منها سواء كانت المباشرة أو غير المباشرة، ومدى قدرتها على تقديم الحماية والتحفيز اللازمين لجذبها، وهذا يفسر الأهمية المتنامية للاستثمار في الفكر الاقتصادي، وتسابق العديد من دول العالم خاصة النامية منها على جذب الاستثمارات إليها، إذ تبين العديد من الدراسات التي تم اجراءها في العديد من دول العالم النامي والمتقدم أن هناك دورًا إيجابيًا ملحوظًا للاستثمار يمكن أن يعود على مستوى النمو الاقتصادي، وإضافة طاقات جديدة للجهاز الانتاجي، وتخفيض مستويات الفقر والبطالة، وتحسين مستويات التنمية والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية (عبيدة، 2016).



ومن جهة أخرى وفيما يتعلق بالإقرار الضريبي في المملكة العربية السعودية فيعتبر الإقرار الضريبي مستند مهم يحتوي على المسؤولية الضريبية وتفاصيل الدفع الخاصة بالمكلف لفترة زمنية محددة، ويتم تقديمه من قبل المكلف وفقاً للنموذج الذي أعدته الهيئة العامة للزكاة والدخل، ويتم تسديد الضرائب من قبل اصحاب الاعمال عن طريق التحويلات البنكية إلى حساب الهيئة العامة للزكاة والدخل المخصص باستخدام نظام سداد للمدفوعات؛ أما الجدول الزمني لتقديم الإقرار الضريبي فيمكن أن تكون الفترة الضريبية شهرية أو ربع سنوية ، حسب حجم المبيعات السنوي لصاحب العمل، ويتم تعيين إقرار ضريبة القيمة المضافة لكل فترة ضريبية بين اليوم الأول واليوم الأخير من الشهر التالي لنهاية الفترة الضريبية، وإذا كان المكلف غير قادر على سداد مدفوعات ضريبة القيمة المضافة بتاريخ الاستحقاق، فيمكنه طلب تمديد من الهيئة العامة للزكاة والدخل، ويجب أن يحتوي هذا الطلب على عدة تفاصيل أهمها مقدار الضريبة المستحقة (الالتزام الضريبي)، والفترة الضريبية المرتبطة بالالتزامات الضريبية، وسبب تمديد الموعد النهائي، وتقوم الهيئة العامة للزكاة والدخل بالموافقة على الامتداد أو رفضه خلال 20 يوماً من تقديم الطلب، ويتطلب إقرار ضريبة القيمة المضافة على المكلفين تقديم المعلومات حول مبلغ ضريبة القيمة المضافة المحصلة على المبيعات والمدفوعة على المشتريات(الهيئة العامة للزكاة والدخل ، 2020).

وقد صدقت المملكة العربية السعودية على الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)، وذلك (بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم (51/م) وتاريخ 1438/5/3هـ (الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة) واستنادا إلى الاحكام الواردة في الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة فقد أصدرت المملكة العربية السعودية نظام ضريبة القيمة المضافة بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم (113/م) وتاريخ 1438/11/2هـ نظام ضريبة القيمة المضافة، وكذلك اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم(3839) وتاريخ 1438/12/14هـ، وتعتبر الهيئة العامة للزكاة والدخل هي الجهة المكلفة بتطبيق وإدارة ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية، كما أنها هي الجهة المسؤولة عن تسجيل وإلغاء تسجيل الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة، وإدارة عملية تقديم الإقرارات الضريبية المتعلقة بضريبة القيمة المضافة وإجراءات استرداد الضريبة والقيام بتدقيق الحسابات والزيارات الميدانية، وتتمتع الهيئة أيضا بصالحية فرض العقوبات والغرامات في حالات عدم الامتثال للأحكام النظامية المتعلقة بضريبة القيمة المضافة (الهيئة العامة للزكاة والدخل ، 2020).



أما عن ضريبة القيمة المضافة فهي ضريبة غير مباشرة يتم فرضها على استيراد وتوريد السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع، مع بعض الاستثناءات، وتطبق هذه الضريبة في أكثر من 160 دولة حول العالم، وتعتبر ضريبة على الاستهلاك يتم دفعها وتحصيلها في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، ابتداء من شراء المصنِّع للمواد الخام ووصولاً إلى بيع تاجر التجزئة للمنتج النهائي إلى المستهلك، وبخلاف الضرائب الأخرى، يقوم الأشخاص الخاضعون لهذه الضريبة بما يلي بحسب (الهيئة العامة للزكاة والدخل، 2020):

- تحصيل ضريبة القيمة المضافة من عملائهم عن كل عملية بيع خاضعة للضريبة وفقاً للنسبة المئوية المحددة.

- دفع ضريبة القيمة المضافة إلى الموردين الذين تلقوا منهم السلع أو الخدمات -إن وجد - عن كل عملية شراء خاضعة للضريبة تعادل النسبة المئوية المحددة عندما يقوم الأشخاص الخاضعون لضريبة القيمة المضافة ببيع سلعة أو تقديم خدمة (وتسمى ضريبة القيمة المضافة التي يقوم الأشخاص الخاضعون للضريبة بتحصيلها عن مبيعاتهم بضريبة المخرجات، أما ضريبة القيمة المضافة التي يدفعونها لمورديهم بـ ضريبة المدخلات).

ومنذ تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية في يناير 2018، كانت النسبة الأساسية المطبقة على جميع التوريدات الخاضعة للضريبة في المملكة والاستيراد هي 5% وتم تعديل النسبة الأساسية لضريبة القيمة المضافة لتصبح 15% اعتباراً من 1 يوليو 2020، وتم إصدار الأحكام الانتقالية لتوضيح نسبة ضريبة القيمة المضافة ضمن الدليل الإرشادي للأشخاص الخاضعين للضريبة والخاص بتعديل نسبة ضريبة القيمة المضافة الأساسية إلى 15% (الهيئة العامة للزكاة والدخل، 2020).

وقد واصلت حكومة المملكة العربية السعودية خلال عام 2019 متابعة سلسلة الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الطموحة، والمعروفة مجتمعة باسم "رؤية 2030"، التي تهدف رؤية 2030 إلى تنويع الاقتصاد السعودي بعيداً عن عائدات النفط وخلق المزيد من فرص العمل في القطاع الخاص لعدد متزايد من السكان والشباب، وتبحث في تطوير قطاعات اقتصادية جديدة وتحول كبير في الاقتصاد، ويسعى برنامج الإصلاح، الذي يقوده ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، إلى توسيع وشحن قاعدة المعرفة والخبرة الفنية والقدرة التنافسية التجارية في البلاد، وللمساعدة في تحقيق هذه الأهداف وتطوير الصناعات الناشئة، تسعى المملكة العربية السعودية إلى زيادة الاستثمار الأجنبي ومشاركة القطاع الخاص الدولي في اقتصادها، كما اتخذت حكومة المملكة العربية السعودية عدة خطوات في عام 2019 لزيادة تحسين مناخ الاستثمار في المملكة، حيث تم إجراء تغييرات تنظيمية للسماح للمستثمرين الأجانب بامتلاك حصص مسيطرة في الشركات السعودية، وتم إطلاق هيئة موحدة جديدة لحماية حقوق الملكية الفكرية، وتم إجراء استثمارات كبيرة في البنية التحتية، وفتح المملكة للسياحة غير الدينية لأول مرة لتسهيل الاستثمار في قطاعات الاقتصاد ذات الأولوية (Moshashai, Leber, & Savage, 2020).



ورفعت الحكومة السعودية سلطتين سعوديتين إلى وزارتين كاملتين في عام 2020 هما : وزارة الاستثمار الجديدة ووزارة السياحة الجديدة، كما عقدت المملكة العربية السعودية عدة فعاليات في عام 2019 ركزت على جذب استثمارات أجنبية جديدة، بما في ذلك مبادرة الاستثمار المستقبلي السنوية الثالثة، والبرنامج الوطني للتنمية الصناعية والخدمات اللوجستية ، والمؤتمر السعودي للحديد والصلب، وألغت هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية حد الملكية البالغ 49 في المائة للمستثمرين الاستراتيجيين الأجانب في الشركات المتداولة في السوق المالية السعودية "تداول"، أكبر سوق رأسمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يمكن للمستثمرين الاستراتيجيين الأجانب الآن امتلاك حصص مسيطرة في الشركات المدرجة. تحتفظ "تداول" حاليًا بوضع "الأسواق الناشئة" من مزودي المؤشرات الرائدة مثل FTSE Russell Emerging Market Index ، ومؤشر S&P Dow Jones ، و Morgan Stanley Capital International. أدى دمج تداول في Emerging Market Index، و هذه الصناديق في عام 2019 إلى عمليات ضخ كبيرة لرأس المال الأجنبي إلى المملكة، مما زاد الاهتمام الدولي بالأسواق والقطاعات الاقتصادية السعودية (Hassan et al., 2019).

كما واتخذت حكومة المملكة العربية السعودية ووكالتها الجديدة المستقلة لحقوق الملكية الفكرية، الهيئة السعودية للملكية الفكرية ، خطوات مهمة في عام 2019 لتحسين حماية حقوق الملكية الفكرية، وتم دمج جميع مؤسسات حقوق الملكية الفكرية والمسؤوليات التنفيذية تقريبًا في الهيئة السعودية للملكية الفكرية من خلال العمل مع وكالات حكومية سعودية أخرى، وفي عام 2019 زادت الهيئة السعودية للملكية الفكرية من إجراءات الإنفاذ، وصاغت لوائح جديدة لحقوق الملكية الفكرية، وأجرت حملات مدهمات على السوق ضد السلع المقلدة والمقرصنة، وأطلقت حملات توعية كبيرة مؤيدة لحقوق الملكية الفكرية، وفي عام 2019 ، زادت المملكة العربية السعودية من مصادرة البضائع غير القانونية في السوق، وصادرت الجمارك السعودية أكثر من 3 ملايين سلعة مقلدة وغير قانونية على حدودها وموانئها، بالإضافة إلى ذلك أوقف الموفر غير المشروع للأقمار الصناعية والمحتوى الرياضي الترفيهي المعروف باسم "beoutQ" عملياته في المملكة في أغسطس 201، ولا تزال البنية التحتية في طليعة طموحات المملكة العربية السعودية حيث تسعى لتحقيق هدف رؤية 2030 لتصبح أهم مركز لوجستي في المنطقة ، يربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا من خلال إقامة شراكات تجارية جديدة وتسهيل تدفق السلع والأشخاص ورؤوس الأموال، وسعت المملكة إلى زيادة الترابط والتكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، بالإضافة إلى ذلك ، تواصل المملكة العربية السعودية عملها لإنشاء وتوسيع "مدن اقتصادية" في جميع أنحاء المملكة كمراكز للبتر وكيموايات والتعدين والخدمات اللوجستية والتصنيع والصناعات الرقمية، وتقديراً للتقدم المحرز في مناخ الاستثمار والأعمال، تحسن ترتيب المملكة العربية السعودية في العديد من المؤشرات العالمية في عام 2019 (Al-Khonain, & Al-Adeem, 2020).



ثانياً: الدراسات السابقة

هدفت دراسة (الجماعين، 2016) إلى بيان أثر الإعفاءات الضريبية على قرار الاستثمار، وتكون مجتمع من الشركات الصناعية المسجلة لدى هيئة تشجيع الاستثمار، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة مدى فاعلية وقدرة الإعفاءات من ضريبة الدخل، وفقاً لما ينص عليه قانون تشجيع الاستثمار رقم 31 لعام 2114، وأثر ذلك على العائد على الاستثمار، حيث ونتيجة لمنح هذه الإعفاءات فقد أدت إلى تقليل مصروف الضريبة مما أدى زيادة حجم العائد على الاستثمار والعائد بشكل عام و أدى بذلك إلى زيادة الربحية أو التقليل من الخسائر، كذلك وجود أثر لإعفاءات من ضريبة المبيعات على المواد الخام الداخلة في عملية الإنتاج وفقاً لما ينص عليه قانون تشجيع الاستثمار رقم 31 لسنة 2114، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل من تكاليف الإنتاج وبالتالي زيادة في حجم العائد على الاستثمار، كما توصلت إلى وجود أثر للإعفاءات من الرسوم الجمركية الوارد نصها في قانون تشجيع الاستثمار الوارد سابقاً، على الآلات والمعدات الداخلة في عملية الإنتاج. وأوصت الدراسة بضرورة إدراك القائمين على تطوير قطاع الاستثمار وتطوير الخطط التنموية لدراسة وبحث آليات وسبل تفعيل نظام الحوافز والضمانات المقدمة للمستثمرين التي يدخل فيها الإعفاءات الضريبية وتسهيل آليات منحها.

وهدفت دراسة (Smart, & Bird, 2009) إلى التعرف على تأثير استبدال ضريبة مبيعات التجزئة بضرريبة القيمة المضافة على الاستثمار في كندا، وفحصت الدراسة أثر استبدال العديد من المقاطعات الكندية ضرائب مبيعات التجزئة بضررائب القيمة المضافة، وقامت بتقدير آثار هذا الاستبدال الضريبي على الاستثمار التجاري في هذه المقاطعات، وتمشيا مع نظرية الاستثمار القياسية وجدت الدراسة أن الإصلاح أدى إلى زيادات كبيرة في الاستثمار في الآلات والمعدات، على الأقل في المدى القصير، كما وأشارت النتائج إلى أن مثل هذا الإصلاح في ولاية أمريكية مع ضريبة مبيعات التجزئة المماثلة قد يُتوقع أيضاً أن يؤدي إلى زيادات، ربما كبيرة، في مخزونها الرأسمالي.

أما دراسة ملحم (2006) فقد هدفت إلى معرفة اثر ضريبة الدخل على القرار الاستثماري لدى القطاع الخاص في الضفة الغربية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع الوصفي الميداني، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن هناك أثراً لضريبة الدخل على اتخاذ القرار الاستثماري لدى القطاع الخاص في الضفة الغربية أما أهم التوصيات التي ارتآها الباحث فهي تقليل راس المال المسموح به من أجل الاستفادة من قانون تشجيع الاستثمار نظراً لطبيعة راس مال نسبة كبيرة من الشركات الموجودة في الاقتصاد الفلسطيني وكذلك من الواجب حسب نظر الباحث أن يقوم المجلس التشريعي الفلسطيني بتقسيم الحوافز الضريبية في قانون تشجيع الاستثمار حسب المناطق الجغرافية وتعزيز الحوافز في المناطق الأقل استثماراً من أجل تشجيع راس المال من الدخول إليه.



ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة والتي تتعلق أثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار أثر هذه المتغيرات على متغيرات متنوعة، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تناولها لموضوع أثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية إذ تتميز هذه الدراسة بالعينة المستخدمة والمتمثلة بالمدراء العاملين أو مساعديهم وكذلك مدراء الشؤون المالية بالشركات الاستثمارية في المملكة العربية السعودية.

منهج الدراسة

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي نظراً لطبيعة الدراسة ومدى ملاءمة هذا المنهج لها، إذ ستدرس أثر المتغير المستقل (تعديلات قانون ضريبة المبيعات) على المتغير التابع (تشجيع الاستثمار)، ويتميز المنهج الوصفي التحليلي بعدة مميزات أهمها: أنه يدرس واقع الظاهرة ويصف خصائصها بدقة، ويعبر عنها بشكل كمي وكيفي؛ حتى يتسنى الباحثون من التعرف مدى انتشار الظاهرة ودرجة ارتباطها مع متغيرات الدراسة، وبالتالي مساعدتهم في الوصول إلى استنتاجات تساعد على فهم الواقع وتطويره (الجديلي، 2011).

ويقتضي استخدام المنهج الوصفي مراعاة عدة أمور تتمثل بما يلي:

1. جمع كافة المعلومات والبيانات المتوفرة والضرورية لفهم مشكلة الدراسة وتفسيرها، وهذا يتطلب استخدام المصادر الثانوية من كتب ومقالات وغيرها، أو استخدام المصادر الأولية مثل المقابلات أو الاستبيان أو الملاحظة إن لزم الأمر.
2. أن تتوفر لدى الباحث القدرة والمهارة اللازمين لاستخدام أدوات القياس والتحليل المناسبة خصوصاً عند استخدام الأسلوب الكمي في تحليل البيانات، وتعد القدرة على استخدام الأساليب والاختبارات الإحصائية المناسبة في التحليل من أهم المهارات المطلوبة لذلك.

استخدمت الدراسة الحالية مصدرين أساسيين للمعلومات وهما:

- المصادر الثانوية: من خلال مراجعة الكتب والدوريات والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والأبحاث والمقالات والدراسات التي تناولت موضوع الدراسة.
- المصادر الأولية: وهي المصادر التي ستحصل الدراسة من خلالها على المعلومات عن طريق معالجة الجوانب التحليلية للدراسة، بحيث يتم جمع البيانات الأولية للدراسة من خلال الاستبانة التي تم تصميمها لهذا الغرض، وقد تكونت الاستبانة التي أعدت أداة رئيسة لهذه الدراسة من قسمين رئيسيين هما: القسم الأول: المتغيرات الديموغرافية، وهي: الجنسية، والقطاع، والقسم الثاني: يمثل مجموعة العوامل المتعلقة بمعرفة أثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية، وتم تصميمها بالاعتماد على الدراسات السابقة.



أولاً: مجتمع الدراسة وعينه مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة بالمدراء العاملين أو مساعديهم وكذلك مدراء الشؤون المالية بالشركات الاستثمارية في المملكة العربية السعودية.

عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من كافة المدراء العاملين أو مساعديهم وكذلك مدراء الشؤون المالية بالشركات الاستثمارية في المملكة العربية السعودية. إذ قامت الباحثة بتوزيع (130) استبيان على عينة الدراسة، وتم استعادة (127) استبيان، وبعد فحص الاستبانات ومدى صلاحيتها للتحليل بلغت عينة الدراسة القابلة للتحليل (124) استبيان. وقد بلغت عينة الدراسة النهائية التي تم تحليلها (124) من المستجيبين للاستبانة. والجدول رقم (1) يوضح خصائص أفراد عينة الدراسة.

الجدول (1): خصائص أفراد عينة الدراسة

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المنوية %
1	الجنسية	سعودي	94	75.8%
		غير سعودي	30	24.2%
المجموع				
			124	100%
		سياحي	5	4%
		خدمي	21	16.9%
		مالي	89	71.8%
		صناعي	9	7.3%
المجموع				
			124	100%

ويتضح من الجدول (1) أن عينة الدراسة تكونت من (124) من المدراء العاملين أو مساعديهم وكذلك مدراء الشؤون المالية بالشركات الاستثمارية في المملكة العربية السعودية، حيث اشتملت عينة الدراسة على (94) من السعوديين وبنسبة (75.8%)، ومن غير السعوديين 30 أي بنسبة (24.2%). وكان معظم أفراد عينة الدراسة من القطاع الصناعي حيث بلغ عددهم (89) وبنسبة (71.8%).

ثانياً أساليب المعالجة الإحصائية

بعد جمع بيانات الاستبانة وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية الحاسوب عبر برنامج SPSS للقيام بتحليل البيانات ومعالجتها. حيث تم إدخال البيانات الى جهاز الحاسوب عبر برنامج SPSS للقيام بتحليل البيانات ومعالجتها.



لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام برنامج ال (SPSS) الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية لتحليل البيانات والحصول على النتائج حيث تم استخدام عدد من الاختبارات الإحصائية للإجابة على أسئلة وفرضيات البحث وهي: اختبار كرو نباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس درجة الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة المستخدمة في قياس متغيرات البحث وقد بلغت (0.842). وهي بذلك تعكس ذلك تعكس مدى اتساق العبارات المتعلقة بقياس أثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية في أداة البحث وهذا يشير الى درجة ثبات ممتازة للأداة، وتم حساب النسب المئوية لقياس التوزيعات التكرارية النسبية لخصائص أفراد العينة وإجاباتهم على فقرات الاستبانة، والوسط الحسابي لقياس متوسط إجابات المبحوثين على فقرات الاستبانة، والانحراف المعياري لقياس مدى تشتت الإجابات عن قيم وسطها الحسابي، واختبار التباين الاحادي (ANOVA) لدراسة الفروقات للجنسية والقطاع على أثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية

نتائج الدراسة وتوصياتها

بعد عملية جمع البيانات تمت معالجتها إحصائياً باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وفيما يلي عرض للنتائج التي توصل إليها الدراسة.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن أسئلة الدراسة

أولاً: تحليل نتائج الدراسة

في إطار الإجابة عن أثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية، تم استخدام المتوسطات الحسابية، والجدول رقم (2) يبين ذلك، ولتقدير استجابات المبحوثين عن أثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية؛ فقد تم استخدام المعيار التالي:

جدول (2): معيار تقدير استجابات عينة البحث

تقدير توافق أفراد العينة	المتوسط الحسابي
ضعيفة	2.33-1
جيدة	3.66-2.34
قوية	5-3.67

لقد تم إعداد أسئلة الاستبيان لتحليل وأثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق ذلك تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقدير استجابات العاملين أو مساعديهم وكذلك مدراء الشؤون المالية بالشركات الاستثمارية في المملكة العربية السعودية.



الفرع الأول: استجابات المبحوثين لقياس أثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية

يوضح الجدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات التي تتعلق بتقدير استجابات العاملين أو مساعديهم وكذلك مدراء الشؤون المالية بالشركات الاستثمارية في المملكة العربية السعودية لقياس أثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية.

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات المتعلقة بتقدير لقياس أثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية.

الانحراف المعياري	المتوسط	الفقرة	التسلسل
1.206	3.52	أن نسبة الضريبة المقطوعة من دخل المستثمرين في المملكة العربية السعودية ملائمة بالمقارنة مع الدول المجاورة.	1
1.239	3.31	ساهمت مدة الاعفاء المؤقت من الضريبة في تقليل تكاليف الإنتاج في بداية المشروع مما شجعت على الاستمرار في الاستثمار.	2
1.269	2.41	بدء سريان الاعفاءات من ضريبة المبيعات من بداية تحقيق المشروع للأرباح أفضل من بداية عمل المشروع.	3
1.225	3.44	أن الاعفاءات الضريبية على التوسعات في الشركات تشجعت في التفكير الجاد بهذا التوسع.	4
1.124	3.17	يتم التحقيق من بداية الإنتاج الفعلي للمشروع لبدء سريان فترة الاعفاء من ضريبة المبيعات بسهولة ويسر بعد الإبلاغ الخطي من قبل إدارة المشروع.	5
1.414	3.03	أن السماح بموجب القانون لموظفي الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار الوصول لموقع المشروع في أي وقت للتأكد من دقة المعلومات هذا يعبر عن الاهتمام الزائد بالمستثمرين.	6
1.349	3.87	أن عملية تسجيل الشركات لدى الدائرة الضريبية هي عملية معقدة وطويلة وتحتاج إلى وقت وجهد كبيرين.	7
1.261	3.71	لا تستند عملية تسجيل الشركات لدى الدائرة الضريبية إلى أسس موضوعية.	8
1.346	2.55	أن نماذج دائرة ضريبة المبيعات اللازم تعبئتها لتسجيل الشركات هي سلسلة وليس بها أي نوع من الغموض.	9
1.096	3.66	أن إجراءات تحصيل الضرائب معقدة ومكلفة وتأخذ وقت وجهد كبيرين من الشركة.	10
1.412	3.28	البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية تشجع على إقامة مشاريع جديدة في البلاد واستمرار القائم منها.	11
1.385	3.18	البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية تشجع على إعادة استثمار الأرباح المتحققة في البلد.	12



1.212	2.55	البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية تشجع على التزام المستثمرين بمتطلبات خطط التنمية الاقتصادية الوطنية.	13
1.245	2.31	تؤثر ضريبة المبيعات على إلغاء الرقابة الفعالة على الشركات وبناء جسور المعرفة بين المكلفين وجعلها رقابة دفترية.	14
1.363	3.36	يساهم اخضاع دخل الشركات لضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار بغض النظر عن مكان الوفاء أو النشاط.	15
1.27	3.15	الدرجة الكلية لأثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية	

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات المتعلقة في أثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية قد بلغ (3.15)، وهذا يدل على مستوى اتفاق متوسط بين أفراد لأثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية. وعلاوة على ذلك، فإن قيمة الانحراف المعياري بلغت (1.27) وهو أمر طبيعي يعكس التقارب في استجابات العينة، وبلغ أعلى متوسط حسابي (3.87) لصالح الفقرة رقم 7 والتي تنص على " أن عملية تسجيل الشركات لدى الدائرة الضريبية هي عملية معقدة وطويلة وتحتاج إلى وقت وجهد كبيرين." ويعكس هذا درجة اتفاق قوية، بينما بلغ أدنى متوسط حسابي (2.31) لصالح الفقرة رقم 14 والتي تنص على " تؤثر ضريبة المبيعات على إلغاء الرقابة الفعالة على الشركات وبناء جسور المعرفة بين المكلفين وجعلها رقابة دفترية " وهذا يعكس درجة اتفاق ضعيفة. وبشكل عام، فقد كان موقف العينة نحو الأسئلة إيجابياً، ونستنتج من ذلك اتفاق المشاركين على وجود أثر لتعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر العاملين أو مساعديهم وكذلك مدراء الشؤون المالية بالشركات الاستثمارية في المملكة العربية السعودية.



ثانياً: النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة جاءت النتائج كالتالي:

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

وتنص الفرضية الرئيسية الأولى على أن " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير الجنسية"، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي، وجاءت النتائج كما في الجدول رقم (4).

جدول (4): نتائج (ONE WAY ANOVA) لاتجاهات العاملين (المدراء ومساعدتهم ومدراء الشؤون المالية) بالشركات الاستثمارية في المملكة العربية السعودية حسب متغير جنسية العاملين

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
اتجاهات العاملين نحو تأثير تعديلات قانون الضريبة على تشجيع الاستثمار	بين المجموعات	1.771	3	.590	2.028	.114
	داخل المجموعات	34.922	120	.291		
	الكلية	36.692	123			

دال عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) *

ويبين الجدول رقم (4) نتائج تحليل التباين الأحادي لاتجاهات العاملين (المدراء ومساعدتهم ومدراء الشؤون المالية) بالشركات الاستثمارية في المملكة العربية السعودية حسب متغير جنسية العاملين بتأثير تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية، ومن خلال الاطلاع على قيم (ف) المحسوبة ومقارنتها بالقيمة الجدولية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) يتضح أن قيم (ف) لم تكن ذات دلالة حيث كانت قيمة (ف) المحسوبة أقل من القيمة الجدولية؛ وهذا يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير الجنسية، وعليه تقبل هذه الفرضية .

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

وتنص الفرضية الرئيسية الثانية على أن " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير القطاع الاستثماري"، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي، وجاءت النتائج كما في الجدول رقم (5).

جدول (5): نتائج (ONE WAY ANOVA) لاتجاهات العاملين (المدراء ومساعدتهم ومدراء الشؤون المالية)

بالشركات الاستثمارية في المملكة العربية السعودية حسب متغير القطاع الاستثماري

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
اتجاهات العاملين نحو تأثير تعديلات قانون الضريبة على تشجيع الاستثمار	بين المجموعات	15.150	4	3.787	4.641	0.002
	داخل المجموعات	48.694	60	0.816		
	الكلية	64.114	64			

دال عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) *



ويبين الجدول رقم (5) نتائج تحليل التباين الأحادي لاتجاهات العاملين نحو تأثير تعديلات قانون الضريبة على تشجيع الاستثمار حسب متغير القطاع الاستثماري للشركة، ومن خلال الاطلاع على قيم (ف) المحسوبة ومقارنتها بالقيمة الجدولية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ يتضح أن قيم (ف) ذات دلالة حيث كانت قيمة (ف) المحسوبة أكثر من القيمة الجدولية؛ وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير قطاع الشركات الاستثمارية في المملكة العربية السعودية على تأثير تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية.

ولمعرفة لصالح من هذه الفروق تم إجراء اختبار (L.S.D) والجدول رقم (6) التالي يوضح هذا الاختبار.

جدول (6): اختبار (L.S.D) للفروق في تأثير تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير القطاع الاستثماري.

المحور	القطاع	المتوسط الحسابي	صناعي	سياحي	خدمي	مالي
تأثير تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية	صناعي	4.2969			*	
	سياحي	4.2170			*	
	خدمي	4.2201	*	*	*	
	مالي	4.4295				

ويتضح من الجدول رقم (6) أن الفروق في قطاع الاستثمار على تأثير تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية كانت لصالح أفراد العينة من القطاع الخدماتي، وكان المتوسط الحسابي في جميع المتغيرات السابقة لصالحهم. وعليه ترفض الفرضية الرئيسية الثانية، وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ لتعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير القطاع الاستثماري".



نتائج الدراسة وتوصياتها

خرجت الدراسة بالاستنتاجات التالية:

- وجود أثر لتعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر العاملين أو مساعديهم وكذلك مدراء الشؤون المالية بالشركات الاستثمارية في المملكة العربية السعودية.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لتعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير الجنسية.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير القطاع الاستثماري، وأشارت النتائج أنّ هذه الفروق كانت لصالح أفراد العينة من القطاع الخدماتي.

التوصيات

في ضوء ما أتت به الدراسة من نتائج واستنتاجات، فإنّ الباحثة توصي بما يلي:

- لا بد من أن يتم التقليل من إجراءات التحصيل للضرائب من قبل الشركات لأن هذا يأخذ الوقت والجهد أكثر من اللازم وهذا عبارة عن إهدار للمال العام من ناحية وإهدار للوقت الاستثماري من ناحية أخرى.
- ضرورة أن يعتمد قانون تشجيع الاستثمار على طبيعة القطاع بحيث يتم تقليل ضريبة المبيعات على القطاعات الأكثر استثماراً في المملكة العربية السعودية.
- زيادة الأبحاث التي تتناول أثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية، وذلك باستخدام وتطبيق مقاييس ومتغيرات أخرى.



المراجع

المراجع العربية

الجماعين، مجد. (2016). **الإعفاءات الضريبية وأثرها على تشجيع قرار الاستثمار في الشركات المسجلة لدى هيئة تشجيع الاستثمار**. رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الشرق الأوسط.

سلامة، رأفت، وزلوم، نضال. (2011). **العوامل المؤثرة على قرار مقدري دائرة ضريبة الدخل والمبيعات: دراسة استطلاعية لمقدري دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن** مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية: **الجامعة الإسلامية بغزة - شئون البحث العلمي والدراسات العليا**، مج19، ع1، 1337 - 1311.

سليمان، هيام. (2016). **أثر إعفاءات الضرائب غير المباشرة على الاستثمار في السودان (2001-2013)**. رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا.

القضاة، مأمون. (2016). **مدى فاعلية منظومة ضريبة المبيعات في الأردن وأثرها في حجم الإيرادات من وجهة نظر مدقي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات** مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية: **الجامعة الإسلامية بغزة - شئون البحث العلمي والدراسات العليا**، مج24، ع1، 53 - 16.

كامل، إمام. (2009). **دور الضرائب في تشجيع الاستثمار في ضوء الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية**. المؤتمر الضريبي الخامس عشر: **دور النظام الضريبي المصري في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب**، مج 1، القاهرة: مركز الدراسات المالية و الضريبية، الجمعية المصرية للمالية العامة و الضرائب و بريس وتر هاوس كوبرز، 1 - 39.

المبروك، منصورى، و البركة، الطيبى. (2019). **فاعلية الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر**. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية: **المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك لتامنغست - معهد الحقوق والعلوم السياسية**، مج8، ع2، 210 - 221. م.

ملحم، سامر. (2006). **أثر ضريبة الدخل على القرار الاستثماري لدى القطاع الخاص في الضفة الغربية للفترة ما بين 1994-2005**. رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية.

الهيئة العامة للزكاة والدخل. (2020). **الدليل الإرشادي لضريبة القيمة المضافة: الاقتصاد الرقمي**، متوفر على

<https://gazit.gov.sa/ar/HelpCenter/guidelines/Documents/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A.pdf>

المراجع الأجنبية

- Al-Khonain, S., & Al-Adeem, K. (2020). Corporate Governance and Financial Reporting Quality: Preliminary Evidence from Saudi Arabia.
- Hassan, M. K., Aliyu, S., Paltrinieri, A., & Khan, A. (2019). A review of Islamic investment literature. *Economic Papers: A journal of applied economics and policy*, 38(4), 345-380.
- Moshashai, D., Leber, A. M., & Savage, J. D. (2020). Saudi Arabia plans for its economic future: Vision 2030, the National Transformation Plan and Saudi fiscal reform. *British Journal of Middle Eastern Studies*, 47(3), 381-401.
- Smart, M., & Bird, R. M. (2009). The impact on investment of replacing a retail sales tax with a value-added tax: Evidence from Canadian experience. *National Tax Journal*, 591-609.
- United Nations Conference on Trade and Development. (2000). Tax incentives and foreign direct investment: A global survey. United Nations Conference on Trade and Development.
- Zhou, Y. (2020). Value-Added Tax, Cascading Sales Tax, and Informality.



الملاحق

(الاستبانة)

أخي الكريم / أختي الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان " أثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع

الاستثمار في المملكة العربية السعودية".

يرجى منكم التكرم بتعبئة الاستبانة المرفقة بعد قراءة كل عبارة من عبارات الاستبانة قراءة متأنية

ووضع علامة (✓) في الخانة التي تعبر عن مدى موافقتكم عليها. علماً بأن المعلومات المقدمة لن

تستخدم إلا لأغراض الدراسة العلمي فقط، وتوقف على دقتها صحة النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم،

الباحثة



الجزء الأول: معلومات عامة

يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية بوضع إشارة (✓) في المربع المناسب:

(1) الجنسية

1. سعودي.

2. غير سعودي

(2) القطاع:

1. صناعي.

2. سياحي.

3. خدماتي.

4. مالي.

الجزء الثاني: ويشمل معرفة أثر تعديلات قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في المملكة العربية السعودية

يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية بوضع إشارة (✓) في المربع الذي يتوافق مع رأيك:

الرقم	العبرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	وافق	أوافق بشدة
1-	أن نسبة الضريبة المقتطعة من دخل المستثمرين في المملكة العربية السعودية ملائمة بالمقارنة مع الدول المجاورة .					
2-	ساهمت مدة الاعفاء المؤقت من الضريبة في تقليل تكاليف الانتاج في بداية المشروع مما شجعتني على الاستمرار في الاستثمار.					
3-	بدء سريان الاعفاءات من ضريبة المبيعات من بداية تحقيق المشروع للأرباح افضل من بداية عمل المشروع.					
4-	أن الاعفاءات الضريبية على التوسعات في الشركات تشجعتني في التفكير الجاد بهذا التوسع.					
5-	يتم التحقيق من بداية الانتاج الفعلي للمشروع لبدء سريان فترة الاعفاء من ضريبة المبيعات بسهولة ويسر بعد الابلاغ الخطي من قبل ادارة المشروع.					
6-	أن السماح بموجب القانون لموظفي الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار الوصول لموقع المشروع في أي وقت للتأكد من دقة المعلومات هذا يعبر عن الاهتمام الزائد بالمستثمرين.					
7-	أن عملية تسجيل الشركات لدى الدائرة الضريبية هي عملية معقدة وطويلة وتحتاج إلى وقت وجهد كبيرين.					
8-	لا تستند عملية تسجيل الشركات لدى لدى الدائرة الضريبية إلى أسس موضوعية.					
9-	أن نماذج دائرة ضريبة المبيعات اللازم تعبئتها لتسجيل الشركات هي سلسة وليس بها أي نوع من الغموض.					
10-	أن اجراءات تحصيل الضرائب معقدة ومكلفة وتأخذ وقت وجهد كبيرين من الشركة.					
11-	البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية تشجع على اقامة مشاريع جديدة في البلاد واستمرار القائم منها.					



					12-	البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية تشجع على إعادة استثمار الأرباح المتحققة في البلد.
					13-	البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية تشجع على التزام المستثمرين بمتطلبات خطط التنمية الاقتصادية الوطنية.
					14-	تؤثر ضريبة المبيعات على إلغاء الرقابة الفعالة على الشركات وبناء جسور المعرفة بين المكلفين وجعلها رقابة دفترية.
					15-	يساهم اخضاع دخل الشركات لضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار بغض النظر عن مكان الوفاء أو النشاط.